الحركة السياسية
النسوية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S
POLITICAL MOVEMENT

التقرير السياسي السنوي

للحركة السياسية النسوية السورية

2022

المؤتمر العام الرابع
للحركة السياسية النسوية السورية
من 1 حتى 4 تموز 2022

الوضع المحلي

خارطة الصراع واستنقاع الوضع في سوريا:

لم تتغير خارطة النفوذ العسكري في سوريا منذ المؤتمر الثالث للحركة في عام 2021، حيث ما يزال النظام السوري مدعوماً من روسيا وإيران مسيطراً على 63.38% من الجغرافيا السورية، تشمل محافظات الساحل والوسط وجنوب سوريا، إضافة إلى أجزاء من المحافظات الشرقية ومحافظة حلب. أما قوات سوريا الديمقراطية (قسد) المدعومة أمريكياً فتسيطر على 25.64% من سوريا، وتشمل أجزاء واسعة من محافظة دير الزور والرقة والحسكة، وأجزاء من محافظة حلب. فيما 10.98% من مساحة سوريا تسيطر عليها كل من: «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) التي حافظت على إدلب كمنطقة ساخنة، والجيش الوطني السوري المدعوم تركياً في شمال حلب بما فيها مدينة عفرين، ومدينتي تل أبيض في الرقة ورأس العين/سري كانيه في الحسكة. أما منطقتي «الزكف» و«التنف» في جنوب شرق سوريا فلا تزالان تحت إشراف القوات الأمريكية.

ما تزال تركيا تمارس ضغوطها على قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، الأمر الذي دفع قسد مؤخراً لإعلان استعدادها للتنسيق مع النظام السوري لمواجهة تركيا. كذلك شهدت قسد هجمات متعددة من قبل جيوب الدولة الإسلامية في دير الزور، إضافة إلى التوترات القائمة بينها وبين القبائل العربية. من جهة أخرى حدثت اشتباكات وتبادل لإطلاق نار بين العناصر المدعومة من إيران والقوات الأمريكية على طول خطوط الجبهة من جهة البوكمال، كما شهدت مكونات «الجيش الوطني السوري» المدعومة من تركيا خلافات وصراعات داخلية متعددة.

في الشمال الغربي وفي منطقة إدلب المسيطر عليها من قبل هيئة تحرير الشام (النصرة) نرى محاولة لتأهيل الجولاني كقائد سياسي، ومحاولة الإيحاء بابتعاده عن الإرهاب وعن كون التنظيم إرهابياً، هذا التأهيل الذي لاقى بعض القبول الأمريكي، والتي أعلنت عبر متحدثيها عن الدور الإيجابي الذي لعبه في محاربة داعش، هذا التأهيل الذي سيدفع ثمنه مدنيو المنطقة من الخضوع للتشدد الديني الذي يطرحه التنظيم، والذي انعكس وينعكس سلباً على الحريات، وخصوصاً للنساء.

أما اتفاق الهدنة على الجبهة الجنوبية في درعا فقد انهار لفترة ثم عادت الأوضاع للهدوء نسبياً، فيما استمرت هجمات النظام السوري وروسيا على مناطق شمال غرب سوريا. وفي الشمال السوري باتت التهديدات التركية لإنشاء المنطقة الآمنة أكثر جدية، خاصة في ظل بناء آلاف المباني المسبقة الصنع والحديث عن إجراءات العودة «الطوعية» لأكثر من مليون سورية وسوري متواجدين في تركيا.

وعلى المستوى الإقليمي ازدادت التلميحات السياسية من بعض الدول لإعادة تأهيل النظام السوري وإمكانية عودته للحضن العربي، خاصة بعد إجراء «انتخابات رئاسية» في 2021 وتصديرها على أنها شرعية ونزيهة. أما دولياً فلا توجد أي بوادر أو مؤشرات على المدى المنظور نحو وقف معاناة ملايين السوريات والسوريين في كافة المناطق، خاصةً في ظل انخراط روسيا في حرب على أوكرانيا تبدو طويلة الأمد، والاتجاه الدولي نحو تثبيت الوضع السوري على ما هو عليه.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، فإن الحركة السياسية النسوية السورية ما تزال تستمر بالضغط على صانعات/صناع القرار الدوليين لدفع مفاوضات جنيف المتوقفة باتجاه حل سياسي شامل يفضي إلى هيئة حكم انتقالي وفق بيان جنيف وقرار مجلس الأمن 2254 تكون واضحة الملامح بحيث تدير مرحلة انتقالية نحو دولة مدنية ديمقراطية تنهي معاناة السوريات والسوريين من كافة النواحي، فهي ترى كما ورد في رؤيتها السياسية، أن لا حل في سوريا إلا حل سياسي شامل وفق القرارات الدولية.

سجناء مقاتلي الدولة الإسلامية لدى قسد:

بتاريخ 20 كانون الثاني 2022، خلّف هجوم جهادي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على سجن الغويران في الحسكة والاشتباك مع قوات سوريا الديمقراطية 117 قتيلاً من قسد و374 قتيلاً من داعش إضافة لمقتل أربعة مدنيين.

وبحسب قوات سوريا الديمقراطية يوجد في سجونها ما يقارب 12 ألف جهادي من أكثر من خمسين جنسية موزعون على مخيمات وسجون عديدة، من بينها مخيم الهول الذي يُحتجز

داخلـه عائـلات مقاتـلي داعـش مـن النسـاء والأطفـال. ووفقـاً للعديـد مـن التقاريـر الحقوقيـة يعيـش هـؤلاء ضمـن أوضـاع قاسـية وشروط حيـاة لا إنسـانية، تصـل حـد الاسـتغلال الجنـسي.

تـرى الحركـة السياسـية النسـوية السـورية أن وجـود هـذه العائـلات وبخاصـة الأطفـال ضمـن هـذه الظـروف هـو بمثابـة قنبلـة موقوتـة للمنطقـة ولدولهـم، وأن هـذه السـجون والمخيمات سـتبقى عرضـة لاعتـداءات مقاتـلي داعـش والاقتتـال بينهـم وبـين قـوات قسـد والـذي سيسـفر حتمـاً عـن ضحايـا مـن المدنيـات والمدنيـين. لذلـك تدعـو الحركـة السياسـية النسـوية السـورية لإنهـاء هـذا الملـف مـن خـلال إجـراء محاكمـات عادلـة سـواء فـي سـوريا أو العـراق أو فـي بلدانهـم الأصليـة وفـق القوانـين ذات الصلـة. ولا بـد للـدول الـتي لديهـا مواطنـين ومواطنـات وأطفـال فـي المخيمـات فـي شـمال شرق سـوريا أن تتـصرف بحـزم لإنهـاء الفظائـع فـي تلـك المخيمـات وإعـادة عـشرات الآلاف مـن الأطفـال والنسـاء الذيـن يعيشـون فيهـا.

«المرتزقة» السوريون:

فـي السـنوات الأخـيرة تـم الحديـث عـن تجنيـد مئـات السـوريين مـن الجماعـات الموالية للنظـام والمعارضـة عـلى حـد سـواء وإرسـالهم للقتـال فـي ليبيـا، كمـا تـم اسـتخدامهم فـي نـزاع 2020 بـين أرمينيـا وأذربيجـان فـي منطقـة «ناغورنـو كاراباخ».

ووفقـاً لمسـؤولين اسـتخباراتيين أوروبيـين، سـجل نحـو 40 ألـف سـوري للقتـال فـي أوكرانيـا ووصل مـا لا يقـل عـن 150 منهـم بالفعـل إلى روسـيا. ومـع ذلـك، لا توجـد حـتى الآن أدلـة مؤكـدة تثبـت أن أي مرتزقـة سـوريين وصلـوا إلى الخطـوط الأماميـة.

تأسـف الحركـة السياسـية النسـوية السـورية أن يتحول الشـباب السـوري إلى سـلعة تصديـر لمناطق الحـرب فـي العالـم، وهـي سـلعة ستسـتمر الـدول المتنفـذة فـي سـوريا فـي اسـتغلالها. وترى الحركـة أن مـن أهـم الدوافـع الـتي تجعـل هـؤلاء الشـباب يتجهـون للمشـاركة فـي القتـال خـارج سـوريا هـي الأمـوال الـتي سـيحصلون عليهـا كرواتـب أو مكافـآت لهـم أو لعوائلهـم لقـاء مشـاركاتهم فـي القتـال (وفـق آخـر الإحصـاءات، يعيـش 90 بالمائـة مـن الشـعب السـوري الآن تحـت خـط الفقـر)، كذلـك الـولاء الـذي يشـعر بـه بعـض المقاتلـين تجـاه هـذه الـدول أو لدوافـع أيديولوجيـة دينيـة.

وفي هذا الصدد تكرر الحركة السياسية للنسوية السورية تأكيدها على ضرورة إنهاء حالة اللا استقرار التي تعيشها سوريا من خلال البدء بعملية انتقالية تقوم خلالها هيئة الحكم الانتقالي بسحب السلاح من المقاتلين والعمل على دمجهم بالطرق المناسبة في الجيش أو الأمن أو في المجتمع بشكل عام، وتأمين فرص عمل تغنيهم عن اللجوء لكسب العيش من خلال أساليب مثل تلك المذكورة أعلاه.

حراك السويداء:

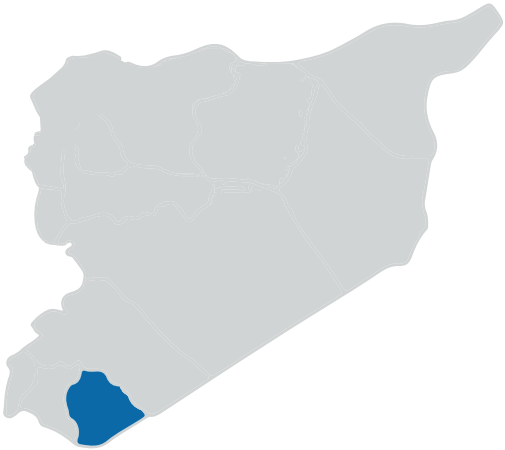

تُصنف سوريا حالياً على أنها من أكثر دول العالم فقراً حيث يعيش معظم السوريات والسوريين وضعاً اقتصادياً ومعيشياً مزرياً، ورداً على هذا الوضع انطلقت في تموز 2021 احتجاجات في مدينة السويداء ضد قرارات حكومة النظام السوري غير المدروسة والتي حولتها إلى حكومة جباية بدلاً من حكومة رعاية، مطالبة بتحسين الأوضاع. ولم تقتصر هذه المطالبات على الأمور المعيشية، بل سجلت أيضاً رسائل سياسية تطالب بالدولة المدنية الديمقراطية وإعادة توزيع الثروة الوطنية وإخراج المعتقلات والمعتقلين وتطبيق القرار الأممي 2254 الخاص بالانتقال السياسي.

تؤكد الحركة السياسية النسوية السورية أن هذا الحراك يسقط رواية النظام على أنه حامي الأقليّات الدينية في سوريا، وخاصة في السويداء. تقف الحركة مع حراك السويداء ومع أي حراك مطالب بالحرية والديمقراطية في سوريا، وترى ضرورة الحفاظ على سلمية الحراك ومطالبه السورية التي تشمل الوضع السوري العام، وتحذر من خطر الوقوع في فخ التسلح والانعزال عن التراب والوضع السوري.

درعا:

تتمتع درعا بوضع خاص، فهي على الرغم من أنها إحدى مناطق خفض التصعيد ضمن اتفاقات أستانا، ولكنها المنطقة الوحيدة التي لم يشترط الاتفاق فيها التهجير، هذا جعلها منطقة ساخنة دوماً، وقد خرجت عدة مظاهرات منذ عام 2018 (تاريخ الاتفاق) تطالب بإسقاط النظام السوري، كما رفضت المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وعانت أيضاً من الاغتيالات والاعتقالات. ستواجه درعا استحقاقات اتفاقية خط الغاز - التي سيأتي ذكرها ضمن الوضع الإقليمي - فلا يمكن تحقيق هذه الاتفاقية دون إنهاء الوضع المضطرب فيها، والذي يجعل الأيام القادمة حبلى باحتمالات التصعيد للوصول إلى استقرار يناسب النظام، ويسمح بسيطرة كافية لتمرير الاتفاق.

المعابر الإنسانية:

وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، يعتمد 14.6 مليون سورية وسوري الآن على المساعدات الإنسانية، وهو أعلى معدل تم تسجيله على الإطلاق. في جميع أنحاء سوريا، يواجه 12 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد - وهي زيادة مذهلة بنسبة 51% منذ عام 2019.

في شمال غرب سوريا غير الخاضع لسيطرة النظام، تتدهور الأوضاع الإنسانية بسبب الأعمال العدائية المستمرة والأزمة الاقتصادية المتفاقمة، حيث يعتمد حوالي 4.1 مليون شخص هناك على المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية، 80% منهم من النساء والأطفال.

حذرت المدافعات/ون عن العمل الإنساني من أن ملايين الأشخاص سيواجهون عواقب كارثية إذا تم إغلاق عملية إمداد الإغاثة عبر معبر باب الهوى.

اعتمد مجلس الأمن من خلال قرار المساعدات عبر الحدود أربعة معابر حدودية إنسانية إلى سوريا في تموز 2014، لكن انخفض عدد هذه المعابر إلى معبر واحد فقط بسبب عودة معبرين منهما لسيطرة النظام ووقف معبر آخر في الشمال بضغط روسي في مجلس الأمن كشرط لتمديد القرار.

في 9 تموز 2021 تبنى مجلس الأمن القرار رقم 2585 بالإجماع الذي يسمح بتمديد استخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا لمدة ستة أشهر مع تمديد تلقائي لستة أشهر إضافية وهذا رهناً بإصدار تقرير موضوعي من الأمين العام عن الشفافية في عمليات إيصال المعونة والتقدم المحرز في الوصول عبر الخطوط.

في كانون الثاني 2022 تم تمديد المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا بحكم الأمر الواقع لمدة ستة أشهر دون تصويت جديد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى تموز 2022.

الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» شدد في تقريره الصادر في كانون الأول على استحالة استبدال الآلية العابرة للحدود في هذه المرحلة بآلية تمرر كافة المساعدات الإنسانية عن طريق دمشق، والتي يفضلها داعم النظام الأساسي في مجلس الأمن، روسيا، من منطلق «سيادة الدولة».

من المتوقع أن يتم تمديد القرار مرة أخرى عند نهاية مدة القرار الحالي – قرار مجلس الأمن 2585 (2021) – ولكن قد تحاول روسيا كالمعتاد أن تعرقل ذلك وأن تأخذ بعض المكتسبات أو التنازلات مقابل الموافقة على تمديده. لذلك سوف يعتمد قرار تمديده على ما ستطلبه موسكو مقابل عدم استخدام الفيتو، وفي ظل العلاقات السيئة بينها وبين الغرب وأمريكا، احتمالية عدم تمديد القرار أكبر هذا العام في حال كانت مطالب روسيا باهظة السعر بالنسبة للغرب، لكن التصريحات الأوروبية والأمريكية تدل على أن هناك خطط لبدائل لإدخال المساعدات الإنسانية بشكل مباشر إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام دون الاعتماد على دمشق، حيث أثبت النظام أنه غير مؤهل لتغطية الاحتياجات وإيصال المساعدات لكل السوريات والسوريين أينما تواجدوا في الأراضي السورية.

شاركت الحركة السياسية النسوية السورية مع مجموعة من المنظمات بوقفة احتجاجية في معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا شمالي حلب دعت فيها المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤوليته تجاه نحو 4 ملايين شخص في شمال غربي سوريا، مهددون بالجوع في حال منعت روسيا وصول المساعدات إليهم. ودعت من خلال إحاطة في مجلس الأمن إلى تمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر الحدود، وتجنيب ملايين المدنيات/ين كارثة إنسانية، لا سيما أنهم يعيشون في ظل أوضاع إنسانية غاية في الصعوبة، ولكنها تؤكد دائماً أن مستقبل سوريا المستدام يكمن بتفعيل حل سياسي جدي ودعم حقيقي للاستقرار

والأمـن وإعـادة الإعمـار عـلى الأرض، وعندهـا لـن يحتـاج الشـعب السـوري إلى مسـاعدات دوليـة للبقـاء عـلى قيـد الحيـاة.

الوضع الإنساني والملفات الإنسانية

كان لجائحـة كورونـا تأثـيراً عـلى الوضـع الإنسـاني في سـوريا، حيـث تدهـور الاقتصـاد في كافـة المناطـق السـورية كمـا في معظـم دول العالـم بسـبب الجائحـة، وكان التعافي الاقتصـادي في سـوريا بعـد الجائحـة صعبـاً في ظـل العقوبـات مـن جهـة وبالأخـص في مناطـق سـيطرة النظـام وفي بعـض مناطـق المعارضـة الـتي يرتبـط اقتصادهـا بالاقتصـاد التركـي في ظـل تدهـور العملـة التركيـة والوضـع الاقتصـادي الـسيء عـلى المسـتوى الـدولي وبالأخـص بعـد الحـرب في أوكرانيـا، والـذي انعكـس بشـكل أكـبر في ارتفـاع أسـعار الوقـود والمـواد الغذائيـة وتـردي الخدمـات مثـل الكهربـاء.

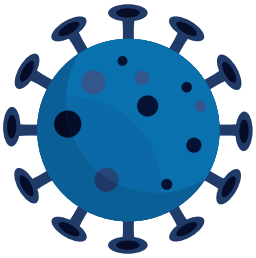

كمـا أن خـروج نسـبة كبـيرة مـن المرافـق الصحيـة عـن الخدمـة سـواءً بسـبب التدمـير والقصـف أو فـي ظـل العقوبـات، بالإضافـة إلى خـروج الكثـير مـن الكـوادر الطبيـة السـورية خـارج البلـد، أدى إلى تراجـع كبـير في القـدرة عـلى الاسـتجابة للجائحـة، وفي مناطـق سـيطرة النظـام بالتحديـد كان هنـاك تعتيـم عـلى العـدد الحقيقـي للوفيـات الناتجـة عـن الجائحـة. بالرغـم مـن ذلـك وصلـت اللقاحـات إلى كافـة المناطـق السـورية وكان هنـاك حمـلات تطعيـم واسـعة النطـاق ومتاحـة للجميـع.

واقع التعليم في سوريا:

خـلال أحـد عـشر عامـاً مـن الحـرب في سـوريا ومـا خلفتـه مـن أزمـة اقتصاديـة، تـشرذم واقـع التعليـم في كافـة المناطـق السـورية (إداريـاً ومنهجيـاً) وتعطـل تعليـم السـوريات والسـوريين مـن الأطفـال والشـباب بشـدة، ممـا تـرك أكـثر مـن 2.4 مليـون خـارج المدرسـة.

يعتمـد حـوالي 6.1 مليـون طفـل/ة سـوري/ة عـلى خدمـات التعليـم النظامـي وغـير النظامـي الـتي تقدمهـا الجهـات الفاعلـة الإنسـانية بالتنسـيق مـع مسـؤولي الدولـة في الأراضي الـتي يسـيطر عليهـا النظـام السـوري وسـلطات الأمـر الواقـع في المناطـق الخارجـة عـن سـيطرته.

أدى تعدد السلطات في سوريا طوال الحرب إلى إعاقة الاستجابة التعليمية الموحدة، وقامت كافة المناهج في جميع مراحل التعليم على «الأدلجة».

في مناطق سيطرة النظام يعاني التعليم من فساد منظومة الامتحانات، في إدلب تعتمد الحكومة المؤقتة منهاج الحكومة السورية مع تغييرات طفيفة، وفي مناطق شمال شرق سوريا تم تشكيل المنهاج بثلاث لغات: العربية والكردية والسريانية، مما أثر سلباً على الطالبات والطلاب من حيث الاعتراف بالشهادة والدراسة في المناطق الأخرى. أما في الرقة ودير الزور فاعتمد فيها نظام اليونيسف، وهو ما تطالب الحركة السياسية النسوية السورية بتعميمه في كافة مناطق سوريا.

يواجه توفير التعليم بعض التحديات، كالتأخر في تبني نهج التعافي المبكر في التعليم ونقص التمويل وفشل المانحين في إعطاء الأولوية للتعليم في سوريا. ويخشى من ارتباط الاضطرابات في برامج التعليم بزيادة معدلات عمالة الأطفال وتزويج الطفلات والتجنيد المسلح المحتمل للأطفال ومخاوف أخرى تتعلق بحماية الطفل.

وفي هذا الإطار تؤكد الحركة السياسية النسوية السورية على ضرورة شروع الحكومات والجهات المانحة في دفع أقوى لتسهيل استجابة تعليمية أكثر استدامة وجودة - بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات ذات الصلة - للمساعدة في استقرار سوريا وتسهيل تعافيها.

مرسوم العفو العام عن مرتكبي «الجرائم الإرهابية»:

أصدر رئيس النظام في 30 نيسان مرسوماً بالعفو عن مرتكبي الجرائم الإرهابية قبل ذلك التاريخ، باستثناء الجرائم التي أدت إلى الوفاة. كما شمل العفو السوريات/ين في الخارج، والذي بحسب زعم وزير عدل النظام سيساهم في عودة محتملة لآلاف اللاجئات/ين. هذا العفو يعتبر الأكثر شمولاً منذ بدء النزاع المسلح، والذي على إثره تجمّع المئات من أهالي المعتقلات/ين والمفقودات/ين أمام السجون وفي الشوارع على أمل رؤية أحبتهن/م أو الحصول بالحد الأدنى على أي معلومة تفيد بحياتهن/م أو وفاتهن/م.

تشير قاعدة البيانات في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن عدد المعتقلين والمخفيّين قسراً على يد النظام السوري بلغ منذ 2011 حتى أواخر 2021، نحو 131 ألفاً و469 شخصاً من بينهم 3,621 طفلاً و8,037 امرأة. في حين وثقت الشبكة إطلاق سراح 527 معتقل/ة فقط منذ الأول من أيار 2022، بينهم ستة عشر كانوا أطفالاً وقت اعتقالهم. وقد أمضى المفرج عنهن/م بين سنتين وثمان سنوات رهن الاحتجاز.

ومن الجدير ذكره أن هذا المرسوم صدر مباشرة بعد نشر صحيفة «الغارديان» البريطانية ومعهد «نيولاينز» مقاطع فيديو مروّعة تعود إلى عام 2013 تُظهر تصفية عشرات الأشخاص على أيدي قوات النظام السوري في حيّ التضامن في دمشق، مما يوحي بأن الإسراع بإصداره جاء كرد فعل أو محاولة لتهدئة الرأي العام.

والعفو من جهة أخرى يمكن اعتباره محاولة لتلميع صورة النظام بهدف إعادة العلاقات بينه وبين الدول العربية خاصة بعد زيارة بشار الأسد للإمارات العربية المتحدة وسعي الجزائر لإعادته للجامعة العربية.

هذا النظام الذي تمت إدانته مؤخراً في محكمة «كوبلنز» في ألمانيا بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية، ولم تتم محاسبته عن الانتهاكات المتعددة بحق السوريات والسوريين.

تجد الحركة السياسية النسوية السورية أن مرسوم العفو الذي صدر مؤخراً فارغ من محتواه مثل ما سبقه من مراسيم، وتجدد مطالبتها بإطلاق سراح المعتقلات/ين والمغيبات/ين، وإنهاء ملف الاعتقال السياسي واعتقال الرأي في سوريا، وفتح ملفات المحاسبة والمحاكمة لجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. كذلك لا ترى الحركة في هذا المرسوم ضماناً للعودة الآمنة للاجئات/ين، وترفض الحديث عن أي شكل من أشكال العودة غير الآمنة، خاصة في ظل التقارير المتعددة التي تفيد بأن أجهزة الأمن التابعة للنظام تستهدف العائدات/ين وتعتقلهن/م وتعذبهن/م وتقتلهن/م أحياناً.

إن الحركة السياسية النسوية السورية تدين المجزرة الوحشية التي حصلت في حي التضامن، وترفض بشكل قاطع أي محاولة للتطبيع مع هذا النظام والتي تعتبر بموجب القانون الدولي دعماً للانتهاكات التي يمارسها النظام بحق الشعب السوري، وتحمّل المجتمع الدولي المسؤولية في وضع حد لهذا النظام الخارج عن الأعراف والقوانين الدولية، كما تؤكد الحركة أنّ محاربة الانتهاكات الفظيعة التي تُشكل جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب تعتبر مسؤولية دول العالم كافة باعتبارها مصادقةً على اتفاقيات جنيف.

أثر العقوبات على سوريا:

منذ انطلاق الثورة السورية وقيام النظام السوري بقمعها مستخدماً كل قوته العسكرية بدعم من روسيا وإيران، أصدرت العديد من الدول والتحالفات الإقليمية عقوبات اقتصادية طالته رداً على جرائم الحرب التي ارتكبها بحق الشعب السوري.

ولكن أهمها، والتحول النوعي فيها جاء في عام 2019 حيث أقرت الولايات المتحدة الأمريكية «قانون قيصر» وأتى ضمن حزمة قوانين مرتبطة بشؤون الدفاع، ويسمح القانون بفرض عقوبات على أي جهة أو دولة تتعامل مع النظام السوري بشكل مباشر أو غير مباشر. وهو تحول نوعي إذ تمحورت العقوبات الأوروبية حول حظر توريد الأسلحة وحظر تصدير سلع معينة إلى سوريا، وفرض قيود على المساعدات الحكومية الرسمية لسوريا، وحظر استيراد سلع سورية محددة، إضافة إلى القيود المالية والاستثمارية وعقوبات على مؤسسات حكومية ومسؤولين ورجال أعمال وقادة سياسيين وتجميد أموال وقيود متعلقة بالسفر.

من الصعوبة بمكان قياس أثر هذه العقوبات بشكل دقيق، لكن هناك دراسات اقتصادية عدة تحدثت عن تكاليف اقتصادية كبيرة على سوريا، مثل انهيار حجم التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي وأمريكا بنسبة كبيرة تتجاوز 50 – 60%.

أضعفت هذه العقوبات الاستثمار في إعادة الإعمار، حيث تحظر العقوبات توفير الدعم الحكومي لإعادة الإعمار، كما أضعفت تدفق النفط إلى سوريا، حيث منعت الشركات من تصدير النفط إلى سوريا، والذي تعتبر بأمس الحاجة إليه الآن لاسيما أن سنوات الحرب دمرت قسماً كبيراً من إنتاج النفط المحلي.

وتجدر الإشارة أن النظام السوري حمّل الشعب تبعات هذه العقوبات، فضّيق المعيشة عليهم وفرض ما يسمى البطاقة الذكية القائمة على مبدأ الحصص سواءً من مواد غذائية أو نفطية، وحرمهم من الكهرباء، ولم يتعامل مع الأسعار المرتفعة بشكل جدي.

إعلان النظام انتصاره، هل يتحول إلى انتصار سياسي؟

لم تكن هي المرة الأولى في تاريخ النظام الحاكم في سوريا التي يعلن فيها انتصاره على الشعب مع اختلاف الأحداث وتوقيتها، بل وعلى عادته يطلق الشعارات التي تتناغم مع سياسته وثقافته التي اختزلت بعبارة «الأسد أو نحرق البلد»، وها هو الآن يعيش نشوة نصره المشبعة بالدم والخراب والإفلاس اقتصادياً وشعبياً على كومة من التناقضات والتغيرات الدولية التي تعكر صفو نصره المزعوم.

ولم يكن الاحتفاء بزيارة الأسد للإمارات في آذار من العام الجاري إلا أداة استخدمت من قبل النظام بمكنته الإعلامية لترسيخ فكرة انتصار الأسد ولابد من التعايش معه كما الحال قبل الربيع العربي.

كما استثمر النظام اتفاقية خط الغاز العربي لترويجها على أنها عودة للحضن العربي، رغماً عن العقوبات ومسبباتها التي أودت بعض فلوله إلى محاكم جرائم حرب، وجعلته مجرم حرب بنظر المجتمع الدولي والرأي العام العالمي -وذلك بالرغم من «الفيتو» الروسي الدائم الذي أعاق أي تحرك حقيقي ضده- وكان للنظام ما أراده بقصد أمريكي أو من دونه حيث أن الولايات المتحدة أعطت في وقت سابق الضوء الأخضر لإعفاء الأردن ومصر من «قانون قيصر».

وبالتالي فإن ذهاب رئيس النظام في تشرين الثاني 2022 إلى الجزائر حيث ستعقد القمة العربية المقبلة والتقاط صورة مع بقية قادة وزعماء الدول، سيعني أنه كسب رهانه في العودة إلى العائلة العربية واسترجاع شرعيته وهو ما يمثل أيضاً انتصاراً لداعميه الروس والإيرانيين، وهو الأمر الذي لا نرى أرجحية له حتى الآن بسبب ممانعة بعض الدول العربية بالإضافة إلى الدول الأوربية وأمريكا.

ويبقى النظام عالقاً على عتبات انتصاراته متأملاً الحصول على مخرج يؤدي به لمرحلة إعادة الإعمار ليستطيع تحقيق نصره الكامل خاصة مع وصول الإدارة الجديدة الى البيت الابيض التي أصبح من الواضح أن الملف السوري لم يعد أولوية بالنسبة للولايات المتحدة وعدم جديتها فيما يخص العقوبات المفروضة على النظام وإعادة تطبيع العلاقات معه حيث كان هذا الأمر مرفوضاً تماماً سابقاً، ليبقى التحالف الأوروبي هو العقبة الوحيدة التي تقف بوجه إعادة شرعنة النظام.

الوضع الإقليمي

العالم على فوهة بركان، هذا ليس تعبيراً بلاغياً مجازياً شائع الاستخدام، بل هو واقع تعيشه البشرية مع كل يوم جديد، ومنطقة الشرق الأوسط عموما ما تزال مركز أحداث وصراعات لا تنتهي وسوريا عبر ما يزيد عن العشر سنوات الماضية كانت وما تزال في بؤرة التفاعل مع ما يجري في العالم.

في الجوار السوري، ما تزال البلدان التي تتشارك بالحدود مع سوريا، تعيش واقعاً نلمح فيه أثراً واضحاً لما يحصل في سوريا.

الأردن:

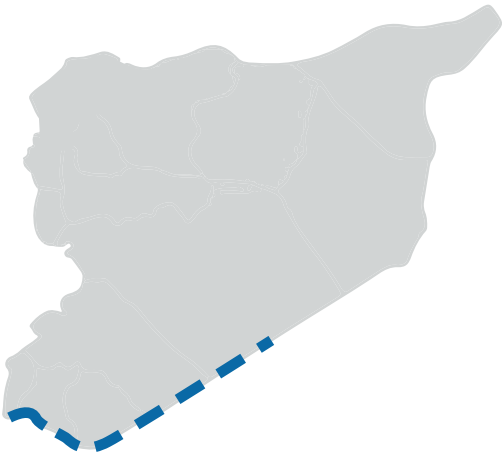

منذ اندلاع ثورات الربيع العربي والأردن بنظاميه السياسي والاجتماعي، يقف في حالة تأهب وترقب للأحداث التي تعصف في محيطه، ورغم أن الملك عبد الله الثاني كان أول زعيم عربي طالب بتنحي بشار الأسد عن الحكم في سوريا بعيد اندلاع الثورة السورية في أذار 2011، لكن الوضع الاقتصادي الخاص بالأردن، وموقعه في قلب الشرق الأوسط، وفي مركز منطقة مشتعلة بالصراعات والاضطرابات وأقربها إليه سوريا والعراق وفلسطين، دفعته للحرص الدائم على اتخاذ المواقف الوسطية.

فعلاقات الأردن مع محيطه الأقرب، ما تزال تقوم على الحفاظ على الحد المعقول من التوازن الذي يفوت فرصة أي اضطراب قد يعكر هدوء هذه العلاقات، ويضع الأردن في موقع مواجهة هو بغنى عنها.

ومنذ توقيع اتفاقية السلام بين الأردن والاحتلال الإسرائيلي في 1994، حصل ما يمكن تسميته بالسلام البارد بين البلدين، فرغم عدم حصول مواجهة مباشرة بين الطرفين، لكن

الفتور هو ما يميز العلاقة الرسمية بين الطرفين، إضافة إلى التحفظ الذي يصل إلى حدود الرفض في الأوساط الشعبية الأردنية.

ولأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأردن يتبع في تقلباته لما يحدث في محيطه، فقد كان الأردن مقصداً لمئات آلاف السوريات والسوريين اللاجئين إليه هرباً من جحيم الحرب والقمع الحاصلين في سوريا، واستطاع الأردن بدعم كبير من الغرب ودول الخليج، احتواء التدفق البشري للاجئات/ين السوريات/ين.

عمد الأردن إلى إعادة فتح جزئي للحدود مع سوريا – والتي كان قد أغلقها سابقاً – بسبب ضغط الوضع الاقتصادي، وحاول كذلك في مناسبات عديدة تحريك الملف السوري لدى الدوائر الغربية لا سيما لدى الولايات المتحدة، لكن هذا لم ينتج حتى الآن تقدم يذكر، بسبب سيطرة روسيا وإيران على الوضع في سوريا من جهة، وبسبب انشغال العالم باندلاع الحرب في أوكرانيا من جهة ثانية.

تدفع الأردن حالياً ثمن هذا الفتح الجزئي للحدود، فهي تعاني من تهريب «الكبتاغون» والمخدرات عبر حدودها للدول العربية، هذا التهريب الذي يقوم به حزب الله والنظام السوري أو بإشرافهما، الأمر الذي دفع الأردن لخوض مواجهات عسكرية مع المهربين.

وفي الفترة الأخيرة ظهرت أسئلة كثيرة حول محاولة انقلاب قام بها ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين مع مجموعة من رجال القصر الملكي، لكنها انتهت بالفشل في وقت مبكر، وبين العلنية والإضاءة الإعلامية التي تتابع التحقيقات والمحاكمات، وبين كواليس أجهزة الأمن الأردنية وأصدقاءها، تم احتواء العملية ومعالجة مفاعيلها، مما يؤكد أن استقرار النظام في الأردن هو موضع اتفاق ودعم من أطراف كثيرة.

وعاد الدور المهم للأردن كبلد في مركز دائرة الصراع في الشرق الأوسط، مع مشروع نقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، ففي الثامن من أيلول من العام 2021، استضاف الأردن اجتماعاً وزارياً لدول خط الغاز العربي (مصر، الأردن، لبنان، وسوريا)، لوضع الخطوات العملية للمشروع الذي سينقل الغاز المصري عبر سوريا والأردن إلى لبنان بدعم وموافقة أمريكية.

وما يزال الجدل يدور حول المشروع مع تعاظم بوادر اندلاع أزمة مفتوحة الاحتمالات حول الغاز بين الاحتلال الإسرائيلي – التي تتخوف من وصول الغاز «الإسرائيلي» إلى حزب الله – ولبنان.

لبنان:

لبنان بالفعل هو المرآة التي تعكس حقيقة ما يحصل في المنطقة ككل، فالصراع «الإسرائيلي»-الإيراني على السيطرة على المنطقة، يتجلى في إحكام حزب الله سيطرته على مفاصل الحياة العامة في لبنان وتوظيفها كأداة في خدمة المشروع الإيراني ضمن ما يسمى تيار «الممانعة» في مواجهة مشروع الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة.

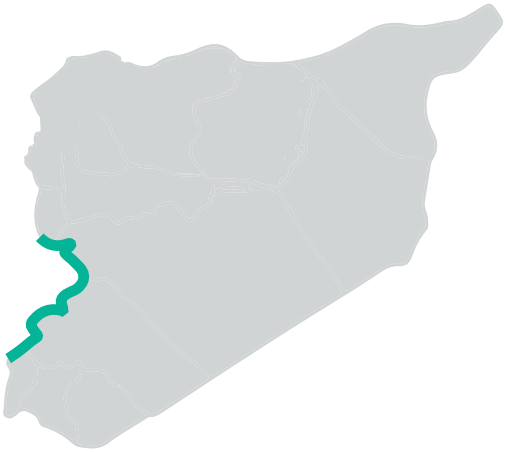

ويعتبر لبنان مثالاً للدولة الفاشلة والنظام السياسي المتداع، فهو يعيش أكبر أزمة اقتصادية تتعرض لها دولة في العالم، (حسب صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة)، وهو دولة مفلسة تماماً وعاجزة عن القيام بأي خطوة تنموية، سيما وأن الدين الخارجي للبنان بلغ حداً غير مسبوق وصل إلى 65 مليار دولار في نهاية 2021، ومع استمرار النظام السياسي الفاسد والقائم على الأسس دون الوطنية التي قام عليها هذا النظام، كالاقتسام الطائفي للسلطة وتحاصص المنافع والمكتسبات بين أطراف هذه السلطة وفق النفوذ السياسي المبني على الحجم الطائفي، الأمر الذي أوقع البلاد في الفراغ التام من جهة عدم الفعالية. ورغم أن الأصوات المعارضة التي نزلت إلى الشارع من كل الطوائف والفئات الدينية والاجتماعية، لتعبر عن رفضها للنظام القائم، هذه الأصوات استطاعت أن تحقق اختراقاً إلى حد ما، عبر إيصال 13 نائباً إلى البرلمان في الانتخابات التي جرت في أيار 2022، من خارج القوائم المعتمدة من الأحزاب والقوى التقليدية الطائفية، لكن ما يزال التجاذب السياسي والمحاصصة هي السائدة في لبنان، وأوضح مثال هو إعادة انتخاب نبيه بري رئيس حركة أمل، للمرة السابعة رئيساً للبرلمان اللبناني الجديد. إضافة إلى ذلك تتفاقم صعوبة الأوضاع المعيشية وندرة فرص العمل والتهتك الاقتصادي، الذي دفع ببعض اللبنانيات/ين لتحميل اللاجئات/ين السوريات/ين في لبنان المسؤولية عن هذا التردي، وظهرت أصوات متعددة تدعو لإرغام اللاجئات/ين السوريات/ين على العودة القسرية إلى سوريا رغم معرفة الجميع بالخطر الأمني وانعدام وسائل العيش اللازمة للمعيشة الإنسانية. بل إن البعض اضطر للعودة تحت ضغط صعوبات الحياة والصعوبات القانونية للإقامة في لبنان. لكن بالمقابل هناك الكثير من الأصوات الحكيمة التي تعي تماماً أسّاس المشكلة في لبنان، وما يزال لبنان والعالم العربي يترقب ما ستؤول إليه الأوضاع في لبنان بانتظار

استحقاقات مهمة منها انتخابات رئاسة الجمهورية، في ظل هذا الاستعصاء الاقتصادي والسياسي وتحكّم الطبقة السياسية بالحياة في لبنان بأساليبها البالية والمتخلفة والفاسدة.

وما يزال التدخل العسكري السافر لحزب الله في سوريا محل جدل وخلاف بين اللبنانيات/ين، ولعل استعصاء هذا الملف وخطورة الخوض فيه، هو الدليل الأبرز على سيطرة إيران على الحكم في لبنان، عبر دعمها اللامحدود لحزب الله القوة الشيعية الأهم في لبنان، ولحزب الرئيس اللبناني ميشيل عون، التيار الوطني الحر.

الاحتلال الإسرائيلي:

أنتجت انتخابات حزيران 2021 تآلف حكومي يميني يتناوب فيه على رئاسة الحكومة نفتالي بينيت الذي سيكون رئيساً للوزراء حتى 27 آب 2023، وبعدها سيستلم حليفه يائير ليبيد رئاسة حكومة الاحتلال الإسرائيلي حتى تشرين الثاني 2025، ورغم أن حكومة الائتلاف اليميني تبدو في وضع برلماني هش بعد استقالة النائبة عيديت سليمان من رئاسة وعضوية كتلة الائتلاف الحكومي في الكنيست.

وتفاقم الصراع اليميني - اليميني بين الائتلاف الحكومي من جهة ورئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو من جهة أخرى.

وبذلك يعود الصراع لدى الاحتلال الإسرائيلي إلى جذور الأزمة التي بدأت في 2019، وربما الاحتمالات المفتوحة الآن لانتخابات جديدة، مع عدم تفاؤل أي حزب بالحصول على الأغلبية اللازمة لتكوين حكومة.

وأياً تكن السيناريوهات المحتملة، فإن السياسات «الإسرائيلية» فيما يتعلق بالصراع العربي-«الإسرائيلي»، وبالحلول السياسية المطروحة عبر أروقة المجتمع الدولي، ما تزال تصطدم بالعناد «الإسرائيلي» الذي ينجم عنه تعاملها مع الواقع الفلسطيني كدولة احتلال، وتزايد مستمر في قمع الحراك الوطني الفلسطيني، والرفع المستمر في نشاط الاستيطان وطرد

السكان الأصليين، ولاسيما في مدينة القدس بما تعنيه من رمزية تاريخية وروحانية، يسجل في السنة الفائتة انتصارات سياسية كبيرة للاحتلال الإسرائيلي عبر قيام علاقات ديبلوماسية بينها وبين دول عربية منها الإمارات العربية المتحدة والبحرين، واتفاقيات اقتصادية وسياسية وتبادل سفراء، لكنها أيضاً تتصدر الأخبار الدولية عبر استهدافها للصحفيات/ين العاملات/ين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان لاغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة برصاصة قناص «إسرائيلي»، أوضح تعبير عن استهتار الاحتلال الإسرائيلي بالرأي العام في العالم أجمع .

وما تزال المواقف «الإسرائيلية» اتجاه ما يحصل في دول الجوار، سوريا على وجه الخصوص، بعيدة تماماً عن روح السلام الذي يتحدث عنه الجميع، وهي ما تزال على موقفها من عدم وجود بديل مناسب لها عن النظام السوري القائم في دمشق، سيما وأنها تمتلك قرارها الخاص في الدخول إلى الأجواء السورية وقصف ما تعتقد أنه هدفاً مناسباً لها.

وتعتبر الأراضي السورية جزءاً لا يتجزأ من صراعها المفتوح مع إيران وحزب الله، فاستمرار القصف «الإسرائيلي» على المواقع السورية- وآخرها مطار دمشق الدولي- هو أحد أوجه هذا الصراع، ولكنها غير معنية بما يحصل في سوريا بشكل مباشر إلا بالحد الذي يحمي حدودها، ويبقي القوات الإيرانية وحزب الله على مسافة معينة تكون مقبولة بالنسبة لها، ويحد من الوجود الإيراني في سوريا بالشكل الذي لا يشكل خطراً حقيقياً عليها.

إيران:

مع بداية الثورة في سوريا في 2011، وما صاحبها من تطورات، كان التدخل الإيراني فيها واضحاً ومعلناً. كون سوريا تمثّل أكبر حليف لإيران في المنطقة العربيّة. وقد اتّخذت إيران موقفاً معادياً للحراك الثوري، واعتبرته مؤامرة خارجيّة، يحرّكها الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها من منظومة دول «المقاومة». وتعتبر انهيار سوريا، انهياراً لاستراتيجيّتها في المنطقة. لذلك قدّمت الدعم المالي والسياسي والعسكري واللوجستي، بتزويد جيش النظام بالأسلحة والمعدّات والخبرات، وإرسال جنود من الحرس الثوري لقمع المظاهرات. وخوفاً من رحيل الأسد عن السلطة، قامت إيران بتأسيس العديد من الشبكات المرتبطة بها بشكل مباشر، لتثبيت نفوذها داخل سوريا. وقد قامت بإعادة تنظيم ميليشيات «الشبيحة» الموالية للنظام، وعملت على كسب ولاءات قيادات الجيش "ماهر الأسد" مثالاً.

لقد سعت إيران إلى انتزاع دور إقليمي من يد الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العراقيّة، وبغياب المشروع القومي العربي، وبذلك تمّ عسكرة المجتمعات العربيّة؛ العراق، فلسطين، لبنان، وفرض الميليشيات التي تموّلها، وحوّلت المنطقة إلى بؤرة صراعات دينيّة. فكان الحليف السوري بوّابة رئيسيّة وممراً حيويّاً نحو لبنان، حيث حزب الله، أهم أذرع إيران في المنطقة. كما تعدّ سوريا منفذاً إلى القارة الأوروبيّة والدول العربيّة، وخسارة هذا التحالف يعني محاصرة إيران بين خصومها.

ومن أجل ذلك، تدافع إيران عن النظام السوريّ، وتقدّم له الدعم في مختلف المجالات، وتربطه باتفاقيّات اقتصاديّة. ومن البوّابة السوريّة حصدت إيران نتائج مرضية بخصوص فتح ملفات التفاوض حول النووي الإيراني. وإنّ التوقيع على الاتفاق أعطى تدخلها شرعيّة وقوّة، وهم يتفاخرون بأنهم باتوا يسيطرون على أربع عواصم عربيّة، مقابل تأجيل طموحاتهم النووية، وباتوا يمثلون لاعباً إقليميّاً.

وعليه، فإنّ أيّ اتفاق حاليّاً من دون اشتراطات في تعديل سياسات إيران الإقليميّة، يعني بأنّ إيران أصبحت طرفاً أساسيّاً في حلّ كلّ النزاعات الإقليميّة، وهذا قد يطلق يدها في سوريا أكثر، مما يعيق حل سياسي شامل ينهي حالة الاستنقاع السورية.

فما زال الصراع مفتوحاً على سوريا، والتغييرات الدولية كبيرة، وتأثير الحرب الروسية- الأوكرانيّة على العالم وسوريا، حيث نرى انزياحاً على الأرض السوريّة، ومتغيرات وتكتلات جديدة، قد تقلب موازين القوى. في الشهور القادمة لابدّ أن تتضح الصورة. ولكن الصراعات الدوليّة والإقليميّة فوق سوريا مستمرة، وقد تطيل مرحلة الاستنقاع.

وما تزال المشكلة الأكبر لدى النظام الإيراني مفاوضات إحياء الاتفاق حول (النووي الإيراني)، وما يشهده كم تناوب بين تفاؤل وتشاؤم حول التوصل إلى التوقيع وما يتبعه من رفع للعقوبات الاقتصادية الأممية المفروضة على إيران، وهو الأمر الأهم بالنسبة للحكومة

الإيرانية علّ تحسن الوضع الاقتصادي يساهم في تنفيس الاحتقان الاجتماعي المتعاظم في الشارع الإيراني، والذي نرى تجلياته في الاحتجاجات المستمرة رغم القمع الشديد الذي يصل حد الإعدامات، والذي وصل ببعض المراقبين إلى تشبيه الوضع الاجتماعي الاقتصادي في إيران ببرميل البارود وتوقع ثورة شعبية وتمرد عام على الحكم في طهران.

تركيا:

في السنوات الأخيرة تعاظم الدور التركي على الساحة الإقليمية إلى درجة باتت فيها من أهم اللاعبين على هذه الساحة، فنجد تركيا تسجل حضوراً فاعلاً في كافة المناطق الساخنة من الصراع الأرميني-الأذربيجاني، إلى العلاقات الجيدة مع طالبان التي سيطرت على الحكم في أفغانستان بعد خروج الأمريكان وفرار النظام الذي دعموه لسنوات، إلى ليبيا ومصر عبر دعم بعض الأطراف السياسية عسكرياً أو مادياً وإعلامياً. ومع روسيا وإيران، تركيا الدولة الثالثة المعنية بشكل مباشر ومن كافة النواحي العسكرية واللوجستية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالملف السوري، فهي تحكم جزءاً كبيراً من الشمال السوري، وتعمل على تعزيز دورها في الحل المستقبلي -في حال حصوله- عبر معطيات توفرها على الأرض من خلال الإدارة المباشرة للحياة العامة في تلك المنطقة. وما تزال تركيا تحافظ على مواقفها التقليدية في الكثير من الملفات التي تهمها مباشرة، ومن أهمها العلاقة المتوترة مع الأكراد، واعتبار حزب العمال الكردستاني عدواً يجب مطاردته والقضاء عليه، وقد شكل هذا الأمر جدلاً كبيراً دفع تركيا لرفضها انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو بسبب موقف هاتين الدولتين من حزب العمال الكردستاني، ومؤخراً قامت السويد بسن قوانين حول معايير ومواصفات المنظمات التي يمكن اعتبارها إرهابية، مما يشكل انتصاراً سياسياً لتركيا.

و يحـاول الرئيـس أردوغـان عـبر سياسـة مرنـة الوصـول إلى مرحلـة .- صفـر مشـاكل - مـع دول الخليـج العربـي وتعزيـز التعـاون الاقتصـادي والسـياسي مـع هـذه الـدول فـي مواجهـة التمـدد الإيرانـي فـي اليمـن وسـوريا ولبنـان.

ويعتـبر ملـف اللاجئات/يـن السـوريات/ين في تركيـا ورقـة سياسـية مهمـة وكـرة تتقاذفهـا الأحزاب السياسـية فـي تركيـا تبعـاً لمـزاج الناخـب التركـي، ومـع وجـود الكثـير مـن الأحـداث والمظاهـر العنصريـة ضـد السـوريات/ين فـي تركيـا، فـإن السـوريات/ين يعيشـون هنـاك بتوتـر مـع القـرارات السياسـية الـتي يترقبـون صدورهـا سـواءً حـول العـودة القسريـة للسـوريات/ين أو العمليـة العسـكرية الكبـيرة الـتي يجـري الحديـث عنهـا، والـتي تقـول مصـادر تركية أنهـا قد تمتـد إلى عشرات الكيلومـترات في الأراضي السـورية بمـا فيهـا مناطـق شرقـي الفـرات والمنطقـة الواقعـة تحـت سـيطرة قسـد المدعومـة أمريكيـاً. هـذه العمليـة الـتي إن حدثـت سـتزيد مـن الـشرخ المجتمعـي السـوري، وسـتفاقم مـن مشـاكله، وسـتقوض وقـف التصعيـد الهـش القائـم.

ومـع مـا تظهـره تركيـا مـن مواقـف سياسـية وإعلاميـة فـي الـصراع الفلسـطيني- «الإسرائيـلي» وهـي مواقـف شـعبوية يسـتخدمها الأتـراك بشـكل عاطفـي تجـاه الجمهـور العربـي والإسـلامي. إلا أن تركيـا تتعامـل مـع الاحتـلال الإسرائيـلي كدولـة ولديهـا علاقـات دبلوماسـية واقتصاديـة معهـا، وتتعامـل معهـا وفـق مبـدأ فصـل السياسـة والإعـلام عـن الاقتصـاد، وعـلى ذلـك فـإن حجـم التبـادل التجـاري بـين الجهتـين فـي تصاعـد مسـتمر فحسـب المصـادر الرسـمية التركيـة، صدرت تركيـا فـي 2020 إلى الاحتـلال الإسرائيـلي مـا قيمتـه 4,7 مليـار دولار.

وحسـب نفـس المصـادر بلغـت الصـادرات التركيـة للاحتـلال الإسرائيـلي فـي الأشـهر الأربعـة الأولى مـن 2021 مليـار و851 مليـون دولار أي بزيـادة 35% عـن العـام 2020.

وضع اللاجئات واللاجئين السوريين

تعانـي اللاجئـات واللاجئـون فـي دول الجـوار وفـي مخيمـات الشـمال مـن وضـع إنسـاني مـتردي وغـير مسـتقر، فبينمـا تـرزح المخيمـات سـواءً فـي الشـمال السـوري أو فـي دول الجـوار تحـت ظـروف حياتيـة متردية، لا تؤمـن الحـد الأدنـى مـن العيـش الكريـم، تعيـش اللاجئـات واللاجئـون فـي دول الجـوار خطـر العـودة القسريـة، هـذه العـودة الـتي سـتعرضهن/م لخطـر الاعتقـال، أو بأحـسن الأحـوال لـن تكـون إلى مناطـق سـكناهن/م الأصليـة، ممـا يزيـد مـن خطـر التغيـير الديموغرافـي

في سوريا، وسيزيد من التشظي المجتمعي. وقد رأينا الكثير من مظاهر رفض اللاجئات واللاجئون لهذه العودة القسرية والتي قد تجلت في بعض الأحيان بمظاهرات رافضة.

كما أن هناك مستوى إضافي من المعاناة لدى النساء والأطفال في مجتمعات اللجوء، منها على سبيل المثال ما هو متعلق بالوضع القانوني والاقتصادي والصحي والتعليمي، بالإضافة إلى ازدياد ظاهرة الزواج المبكر.

ترى الحركة السياسية النسوية السورية أن الحل لملف اللجوء لا يمكن أن يكون إلا بعودة طوعية وآمنة وكريمة وإلى مكان سكناهن/م الأصلية، وذلك بتهيئة الظروف السياسية والأمنية اللازمة لذلك، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بحل سياسي شامل وفق القرارات الأممية وعلى رأسها بيان جنيف وقرار مجلس الأمن 2254.

الوضع الدولي

روسيا والحرب في أوكرانيا

كانت العملية العسكرية التي شنتها روسيا في أوكرانيا في 24 شباط 2022 الحدث الأبرز على المستوى الدولي خلال العام الماضي، وكان لهذه العملية تأثيراً كبيراً على المستوى الدولي وعلى كافة الأصعدة وبالأخص سياسياً واقتصادياً. كانت إحدى أبرز النتائج المباشرة للعملية العسكرية في أوكرانيا هي الاصطفافات الدولية والتي كانت بشكل عام الغرب ومن يدور في فلكه في الضفة التي تدين العملية العسكرية وروسيا وفي الضفة الأخرى من يقف إلى جانب روسيا ويعتبر أن الغرب بقيادة أمريكية دفع أوكرانيا لاستفزاز روسيا.

كما أدت الحرب في أوكرانيا إلى وضع المنظومة الدولية الممثلة بالأمم المتحدة موضع السؤال، وبالأخص مجلس الأمن الدولي، حيث أن الدول الكبرى التي لعقود لم تتأثر مصالحها بعيوبها البنيوية بدأت بالحديث عن إعادة النظر بتركيبتها وهيكليتها. وكانت أولى الخطوات في هذا الصدد هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان.

من الجدير بالذكر هنا موقف كل من تركيا والاحتلال الإسرائيلي، حيث اتخذتا مواقف «حيادية» نسبياً ولأسباب مختلفة، ولكنهما تشتركان في أن لديهما حدود مع سوريا والتي تتواجد فيها روسيا بشكل كبير. تركيا من جانبها حاولت أن توازن بين علاقتها الاستراتيجية مع روسيا وعضويتها في حلف شمال الأطلسي «الناتو» الداعم لأوكرانيا. أما الاحتلال الإسرائيلي وبالرغم من ميله التاريخي للغرب، إلا أنه حرص على ألا يتخذ مواقف حادة من روسيا، لأنه بحاجة إلى الحفاظ على التنسيق مع القوات الروسية في سوريا وبالأخص فيما يتعلق بضرباته العسكرية التي تستهدف مواقع إيرانية في سوريا.

كان للعملية العسكرية في أوكرانيا بعض التأثيرات على الملف السوري، ومنها أن الإمدادات العسكرية الروسية إلى سوريا انخفضت نسبياً لسببين أساسيين: أولاً، محدودية القدرة على نقل المعدات بسبب إغلاق الممرات الجوية والبحرية أمام روسيا، وثانياً، لأن الأولوية العسكرية لدى روسيا الآن هي في أوكرانيا. وتأثيرات ذلك على الملف السوري ليست واضحة بعد، ولكن تزامن ذلك مع تحركات وإعادة تموضع للقوات الروسية في سوريا بما في ذلك انسحابها من بعض النقاط لتحل مكانها قوات إيرانية.

أما اقتصادياً، وبسبب العقوبات الغربية على روسيا، فهذا جعل الأولوية لدى روسيا تخفيف آثار للعقوبات على اقتصادها داخلياً، بما في ذلك تحصين مواردها الداخلية لا سيما الأساسية منها مثل الطاقة والغذاء، وهذا يعني أن سوريا والتي تعتمد على استيراد هذه الأساسيات من روسيا سوف تشهد انخفاضاً كبيراً لهذه المواد، ما يعني أن وطأة العقوبات الغربية والأمريكية على سوريا سوف تزيد وسيكون لذلك تأثيراً سلبياً كبيراً على عامة السوريات/ين في مناطق سيطرة النظام.

بشكل عام، أثارت ردود الأفعال السريعة والحادة من قبل الغرب تجاه روسيا وطريقة التعامل مع اللاجئات واللاجئين من أوكرانيا ومقاربة الإعلام الغربي للوضع في أوكرانيا استياءً ملحوظاً من بعض الأوساط السورية حول دلالات ازدواجية المعايير من قبل الدول التي من المفترض تعنى بحقوق الإنسان، وذلك بالرغم من أن روسيا سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال دعمها للنظام السوري، تسببت في تدمير وتهجير في سوريا يفوق ما يحصل في أوكرانيا.

الموقف الأمريكي

كان الانسحاب الأمريكي المفاجئ من أفغانستان في صيف 2021 من الأحداث البارزة خلال العام الماضي، حيث أدى إلى طرح عدة أسئلة مهمة ذات تأثير مباشر في المنطقة وفي سوريا. يرى البعض أن الانسحاب الأمريكي يصب في العمل على إعادة التموضع للقوات الأمريكية عالمياً ضمن إطار سياساتها العامة التي باتت فيها الصين «العدو» الأساسي في المعركة الاقتصادية والتي تزداد أهمية دورها في السياسات الأمريكية. كما يأتي الانسحاب لتخفيف التواجد العسكري في المناطق الساخنة وإنهاء الحروب الأبدية ضمن محاولات لامتصاص أكبر قدر ممكن من التوترات الداخلية والتي زادت بشكل كبير خلال رئاسة دونالد ترامب ولم تنته مع خسارته في الانتخابات الأخيرة، والتي أضافت عليها التداعيات الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا ولاحقاً الحرب في أوكرانيا توتراً إضافياً.

عودة إلى الانسحاب من أفغانستان والانسحاب من عدة قواعد أمريكية أساسية في العراق، فهذا يمكن أن يكون جزءاً من إعادة ترتيب للتواجد الأمريكي في المنطقة وطبيعة هذا التواجد، والذي سيكون له تأثيراً على تواجدها في سوريا. كما أن الانسحاب السريع والمفاجئ وترك «شركائهم» في أفغانستان ورائهم والذين لم يكونوا بعد كل المساعدات والدعم

الأمريكيين مهيئين لإدارة الدولة أو حتى الدفاع عنها، ما أدى إلى عودة الطالبان السريعة إلى الحكم، كل هذا يطرح أسئلة من ضمنها مدى القدرة على الاعتماد على أمريكا من قبل شركائها في سوريا وبالتحديد في الشمال الشرقي، ففي حال الانسحاب من العراق ومن المنطقة، سيكون لذلك تأثيراً على وجودها في سوريا وعلى التوازنات العسكرية مع القوى الأخرى المتواجدة في سوريا. كما أن عودة طالبان إلى الحكم والذي على الأغلب لم يكن مفاجئاً للبعض ضمن صفوف الحكومة الأمريكية عندما تم اتخاذ قرار الانسحاب، أي أنه كان هناك قبولاً ضمنياً للأمر، بالرغم من أن مكافحة الإرهاب تتصدر الذرائع التي على أساسها تبرر أمريكا تدخلها العسكري في أماكن مثل أفغانستان وسوريا، وهذا أثار هواجس في بعض الأوساط السورية حول احتمالية قبول بقاء قوى متطرفة مثل النصرة لتحكم مناطق في سوريا.

لأكثر من سنة كانت السياسة الأمريكية تجاه سوريا «قيد الدراسة» من قبل إدارة بايدن، وما زالت واشنطن من حيث المضمون تتعامل مع الملف السوري وفق سياسة الإدارة السابقة مع التركيز على العقوبات ومكافحة الإرهاب، كما بقي منصب المبعوث الأمريكي الخاص بسوريا شاغراً لفترة طويلة خلالها تم تكليف مسؤولون عن ملفات أخرى في المنطقة بمتابعة الملف السوري. كل هذا اعتبره الكثيرون في الأوساط السورية على أنه دليل على أن الملف السوري ليس من الأولويات لدى الإدارة الأمريكية، بل انخفض أكثر ضمن قائمة أولويات الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، وبالأخص في ظل الحرب الجارية في أوكرانيا، والتي بسببها توترت أكثر العلاقات الأمريكية-الروسية، والتي بالرغم من أنها لم تؤثر بعد على الملف السوري، بل يبدو أنه هناك قرار غير معلن بتحييد الملف السوري عن الملف الأوكراني، إلا أن توتر العلاقات بين البلدين يعني أيضاً عدم عملهما سوية فيما يدفع قدماً باتجاه الحل السياسي وإطالة أمد الجمود في العملية السياسية.

أما العقوبات الأمريكية على سوريا، فهي ما زالت سارية وبالأخص «قانون قيصر» والذي أصدرت الخزانة الأمريكية في شهر أيار الماضي قراراً بموجبه يتم استثناء بعض المناطق في الشمال من هذه العقوبات، ولكن ليس واضحاً بعد كيف سيتم تطبيقها وما هي تأثيراتها على الأوضاع المعيشية في تلك المناطق، أو حتى الحركة من مناطق سيطرة النظام إلى تلك المناطق في حال شهدت تحسناً اقتصادياً. في ذات الوقت تدور نقاشات الآن في أروقة الكونغرس حول إصدار قائمة عقوبات جديدة بالإضافة إلى مقترح لقانون مرتبط بملف «الكبتاغون» والذي بات مصدراً أساسياً لتمويل النظام السوري، وموضع قلق لعدد من الدول وبالأخص دول الجوار.

قامت إدارة بايدن خلال العام الماضي بإعادة فتح ملف الاتفاق النووي الإيراني والذي انسحبت منه إدارة ترامب، وعادت المفاوضات حول عودة أمريكا إلى الاتفاق، والذي أثار تخوفات داخلية من قبل التيار المعارض والذي نجح بتمرير قرار بعدم رفع التصنيف عن الحرس الثوري الإيراني، ولكن عادت المفاوضات إلى حالة جمود لعدة أسباب منها الانشغال بالحرب في أوكرانيا والضغط الداخلي من قبل اللوبي الذي يضع كأولوية مخاوف حلفاء أمريكا في المنطقة وبالأخص «إسرائيل». رغم مخاوف بعض الأطراف السورية من تأثير عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، إلا أنه قد لا يكون له تأثيراً كبيراً مباشراً على سوريا، لأن الاتفاق لن يحسن بالضرورة الوضع الاقتصادي الإيراني المتدهور لدرجة أنها يمكن أن تزيد من دعمها للنظام السوري، ولكن قد يكون التأثير الأساسي مرتبطاً أكثر بالضربات «الإسرائيلية» لمواقع عسكرية إيرانية في سوريا، وهذا قد يؤدي إلى زيادة القوة العسكرية الإيرانية في سوريا وفي المنطقة بشكل عام، وبالأخص في سوريا فيما يتعلق بإعادة التموضع الجارية للقوات الروسية والإيرانية. كما أن ازدياد القوة العسكرية لإيران في سوريا قد تعزز القوى المرتبطة بإيران ضمن النظام، وهذه القوى تميل باتجاه إعاقة التقدم بالعملية السياسية.

الموقف الأوروبي

لم يشهد العام الماضي تغييرات كبيرة في السياسة الأوروبية تجاه سوريا، حيث ما زالت العقوبات الأوروبية قائمة ويتم تمديدها وربطها بالحل السياسي، وكذلك الأمر فيما يتعلق بإعادة الإعمار وإعادة العلاقات مع النظام السوري، والتي ما زالت كلها مشروطة بأن تكون هناك عملية سياسية جارية وفق قرار مجلس الأمن 2254 (2015) لا يمكن العودة عنها. بالرغم من صعود اليمين في أوروبا والذي يستخدم ملف اللجوء في خطاباته الداعية لإعادة اللاجئات واللاجئين إلى سوريا، إلا أن الموقف الأوروبي الرسمي ما زال يعتبر أن سوريا ما زالت غير مؤهلة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئات واللاجئين.

تستمر أوروبا بتقديم المساعدات الإنسانية في سوريا وفي دول اللجوء، كما تستمر بالتركيز على ملف المساءلة والمحاسبة من خلال ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب الولاية القضائية العالمية المتاحة في بعض الأنظمة القضائية الأوروبية، وعلى رأسها ألمانيا والتي صدر فيها حكماً مهماً في محكمة كوبلنز بحق ضابط أمن سابق

في النظام وجدته المحكمة مذنباً بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. لكن في ذات الوقت تمت دعوة النظام السوري إلى اجتماع الهيئة العامة للانتربول في مدينة إسطنبول في تركيا في تشرين الثاني 2021، بالرغم من أن هناك مذكرات توقيف صادرة عن الانتربول بحق شخصيات بارزة من النظام.

نظّم الاتحاد الأوروبي أيضاً للعام السادس على التوالي مؤتمر بروكسل للمانحين حيث تعهد المانحون فيه بأكثر من 6 مليارات يورو لدعم سوريا خلال العام المقبل والذي كان تقريباً ذات المبلغ في العام السابق، ولكن حجم الاحتياجات الإنسانية ازدار إلى ما يقارب الضعف بالأخص بسبب تداعيات جائحة كورونا وتردي الأوضاع الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة لم تحضر المؤتمر هذا العام رسمياً لأن روسيا لم تكن مدعوة كما في السنوات السابقة بسبب الموقف الأوروبي من الحرب في أوكرانيا، والتي لم يتوضح بعد تأثيرها على الملف السوري في ظل تدهور العلاقات الأوروبية-الروسية.

العملية السياسية

ترى الحركة السياسية النسوية السورية أن خارطة الطريق التي يحددها قرار مجلس الأمن 2254 (2015) ما زالت هي الطريق الوحيد للحل السياسي والانتقال السياسي إلى سوريا المستقبل، بما في ذلك خطوات بناء الثقة اللازمة لإنشاء البيئة الملائمة لتطبيق الحل السياسي بكافة جوانبه. وما زال هذا الموقف الرسمي لمعظم القوى السياسية السورية المعارضة والقوى الدولية، بالرغم من وضوح تفاوت وجهات النظر في تفاصيل تنفيذه.

بعد استعصاء دام لعدة سنوات في مفاوضات جنيف ويئس المجتمع الدولي لا سيما الدول الغربية والولايات المتحدة من الدفع قدماً بالعملية السياسية، نجحت الدول الثلاث الضامنة في مسار أستانا (إيران وتركيا وروسيا) بفرض اللجنة الدستورية التي نتجت عن مؤتمر سوتشي في نهاية كانون الثاني 2018 والتي تم نقلها إلى جنيف لتعمل برعاية الأمم المتحدة ووفق القرار 2254 وبدأت أعمالها في تشرين الأول 2019.

عندما وافقت المعارضة السورية على الانخراط في أعمال اللجنة الدستورية، كان هناك ردود أفعال قوية من الأوساط السورية ضد اختزال العملية السياسية بالعملية الدستورية، وكان رد هيئة التفاوض السورية أن العملية الدستورية هي جزء من العملية السياسية وهي فقط مدخل إلى العملية السياسية، ولكن لن يتم الاتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء، وأن تسلسل التنفيذ يبدأ كما هو منصوص عليه في القرارات ذات الصلة أي بهيئة الحكم الانتقالي.

بعد ثماني جولات للجنة الدستورية، خلال عامين ونصف تخللهما ما يقارب السنة من توقف العمل بسبب جائحة كورونا، ما زالت اللجنة تراوح في مكانها وما زالت النتائج صفرية بالرغم من البدء بنقاشات حول مبادئ دستورية في الجولات الثلاث الأخيرة، مع تعنّت واضح للنظام والعمل بطريقة تعرقل إحراز أي تقدم في العملية الدستورية والعملية السياسية بشكل عام، والاعتماد على عامل الوقت لتثبيت وفرض نفسه كأمر واقع والخيار الوحيد للدول للتعامل مع الملف السوري وكل المشاكل الناتجة عنه. بينما المعارضة تستمر بالانخراط بالعملية الدستورية وحضور جولات اللجنة الدستورية مبررة أنها حالياً الجزء الوحيد الجاري من العملية السياسية.

في ذات الوقت، يقوم المبعوث الأممي بممارسة دور الميسّر بالرغم من مطالبات من المعارضة وقوى مدنية للقيام بدور الوسيط وفتح المسارات الأخرى في العملية السياسية لا سيما سلة الحكم. وبات واضحاً أن المبعوث الأممي خاضع للضغوطات والتجاذبات والتفاوتات في المواقف لدى الدول المعنية بالملف السوري وعلى رأسها روسيا وأمريكا، وأن الجمود في العملية السياسية السورية محكوم بالجمود على المستوى الدولي والذي زاد تعقيداً بعد بدء الحرب في أوكرانيا والعزلة التي فرضتها الدول الغربية وأمريكا على روسيا والتي حدت من التنسيق والتعاون بينها ووضع الملف السوري بشكل أوضح «على الرف».

في هذا الصدد، فإن موقف الحركة السياسية النسوية السورية كان وما يزال هو أن الحل الوحيد في سوريا هو حل سياسي شامل وفق القرارات الدولية ذات الصلة وعلى رأسها بيان جنيف (2012) وقراري مجلس الأمن 2118 (2013) 2254 (2015)، والحل السياسي يبدأ بتشكيل هيئة حكم انتقالي وفق القرارات الآنفة الذكر. ومن هذا المنطلق فإن الحركة السياسية النسوية السورية ترى أن اللجنة الدستورية يجب أن تعمل وفق جدول زمني واضح، وأن تنتج دستور متوافق مع مصالح الشعب السوري. كما أن الحركة تلحظ النسبة المنخفضة للنساء في العملية السياسية والمقتصرة على اللجنة الدستورية في الوقت الحالي، وسبق أن تواصلت الحركة رسمياً مع المبعوث الأممي عند تشكيل اللجنة الدستورية في 2019 وطالبت بإبقاء 30% من المقاعد في اللجنة الدستورية في وفد المعارضة مخصصة للنساء وأن تبقى شاغرة في حال لم يتم ترشيح نساء لملئها، الأمر الذي لم يحصل.

ضمن محاولاته لإحراز تقدم في الملف السوري، بدأ المبعوث الأممي بطرح مبادرة ما يسمى بـ «الخطوة مقابل خطوة» والتي لم تحظ بموافقة أي جهة سورية أو دولية عليها حتى الآن ولأسباب مختلفة، ولكن السبب الأساسي هو أنه لم يقدم أي تفاصيل حول الخطوات وكيف يمكن أن تسهم هذه المبادرة أو أي خطوات في إحراز تقدم في العملية السياسية وفي تطبيق القرار 2254.

كما استمر مسار أستانا والذي قارب عدد جولاته العشرون دون أي تغيير ميدانياً، حيث كانت آخر مخرجاته اتفاق سوتشي في آذار 2020 والذي ثبت خطوط النزاع ووقف للعمليات العسكرية واسعة النطاق، والذي يشهد اليوم تهديداً في ظل العملية العسكرية التركية المحتملة والتي يمكن أن تسبب شروخاً إضافية بين تركيا وضامني أستانا بالإضافة إلى الولايات المتحدة، ما يمكن أن ينعكس سلباً على العملية السياسية المتوقفة أساساً.

انطلاقاً من موقف الحركة السياسية النسوية السورية أن لا حلّ في سوريا إلا بالحل السياسي ضمن مسار جنيف وبرعاية الأمم المتحدة، ووفق القرارات الأممية ذات الصلة، فإن الحركة ترى أن مسار أستانا فيه محاولة لتقويض العملية السياسية في جنيف ويشكل خطراً عليها وعلى مطالب الشعب السوري بالحرية والعدالة والمواطنة المتساوية في ظل الدولة الديمقراطية التعددية، كما أنه يعطي النظام فرصة للهروب من استحقاق الانتقال السياسي والانخراط الجدي في العملية السياسية.

مشاركة المرأة في العملية السياسية:

ترى الحركة السياسية النسوية السورية أن حجم مشاركة المرأة في العملية السياسية ما زال متدنياً، وكانت قد طالبت سابقاً، عبر رسائل للأمم المتحدة ولكل القوى الدولية والمحلية المتدخلة في الوضع السوري، بتنفيذ الكوتا النسائية بحد أدنى 30% وصولاً للمناصفة، على أن تجبر التشكيلات السياسية المشاركة في العملية السياسية بترك المكان فارغاً في حال عدم تنفيذها للكوتا.

الحركة السياسية
النسوية السورية

THE SYRIAN WOMEN'S
POLITICAL MOVEMENT

المؤتمر العام الرابع
للحركة السياسية النسوية السورية

من 1 حتى 4 تموز 2022